جامعة القاهرة
كلية دار العلوم
قسم النحو والصرف والعروض

التوجيه النحوي والصرفي للُغَةِ المُحَدِّثِينَ ولغةِ فقهاءِ الشافعية (في القرنين الثالث والرابع الهجريينِ)

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد: أحمد محمّد محمد بدوي

بإشراف الأستاذ الدكتور

صلاح محمَّد رَوَّاي

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

الإهداء

أُهدي هذا العملَ إلى والديَّ الكريمينِ رحمهما الله وحَفِظ أُمي، فكم عِشتُ تحت ظلالِ دعواتهما ورعايتهما انتظارًا لتلك اللحظة، جزاهما الله عني خيرَ الجزاء، وأُهدِيه إلى علماء الإسلام الذين حَفِظوا لنا السُّنةَ النبوية ونافحوا عن ألفاظها ومعانيها، رحمهم الله جميعًا.

كلمة الشكر

إن كانت الأيادي لا تُكافأ بالكلمات، غيرَ أنها جهد المُقِل، فما عسى أن يُسدِيَ طالبٌ إلى أستاذه الذي جعله اللهُ سببَ كلِّ خيرٍ له:

وإني وإن أحسَنتُ في القولِ مرةً فمِنكَ ومِن آثارِكَ امتارَ هاجسي

تعلَّمتُ مما قلتَهُ وفعلتَهُ فأهدَيتُ غصنًا مِن حَنَايَ لغارسي[1]

فأَتقدم بالشكرِ الجزيلِ لأستاذي وأبي: العالمِ الجليل **الأستاذ الدكتور صلاح محمَّد رَوَّاي**، على ما بذَل وقدَّم في سبيلِ إخراجِ هذا العمل.

كما أَتقدَّمُ بأوفَى الشُّكر ووافرِ التقدير للعالِمَيْنِ الجليلينِ والأستاذَينِ الفاضلَين:

الأستاذ الدكتور: **علاء محمَّد رأفت السيد**

أستاذِ النحو والصرف والعروض، وعميدِ كليةِ دار العلوم السابق

والأستاذ الدكتور: **مبروك عطية أحمد أبو زيد**

أستاذ ورئيس قسم اللغويات، وعميدِ كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات جامعة الأزهر السابق

عضوَيْ لجنةِ المناقشة والحُكم، وذلك على تشريفهما لي بقَبُول النظر في رسالتي ومناقشتها، وتجشُّمِهما عناءَ الاطلاع والحضور، سائلًا ربي أن يجزيهما عني خيرًا، وأن يُعظِم نَفْعي بكلِّ حرفٍ أَسمعُه منهما.

---

(١) لأحمد بن إسماعيل في "ديوان المعاني"؛ لأبي هلال الحسن العسكري، دار الجيل، بيروت (١/ ١٣٠).

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلامُ على مَن لا نبيَّ بعدَه، وبعد:

فإنَّ ارتباطَ العلومِ العربية بعضِها ببعضٍ أمرٌ لا يخفى؛ وهي في مُجمَلِها نشَأَت خدمةً للقرآن والسُّنة وتفهُّمًا لمعانيهما، وإن علماءَ المسلمِين قد قسموا العلومَ الإسلاميةَ إلى علومِ غاياتٍ وعلومِ آلات، فقالوا: إن علومَ الغاياتِ مقصورةٌ على التفسير والحديثِ والفقهِ (الأكبر وهو العقيدة والأصغر وهو فروع الفقه)[1]، وما سواها علومُ آلات، ومنها علوم العربية، وقد كان يُفْتَرَضُ أن يُسَلِّمَ أصحابُ علومِ الغايات – في مجالِ علم العربيةِ – لأصحابها ولا يزاحموهم فيكونَ لهم رأيٌ خاصّ؛ غير أن عددًا من العلماء قد رصدوا فروقًا في لُغَةِ المحدِّثِين ولغةِ الفقهاء عما ورَدَ في كُتُبِ اللغةِ والنحو؛ حتى أفرَدَ الخطيبُ البغدادي في كتابه "الكفاية في علم الرواية" بابًا بعنوان: «في اتباعِ المحدِّثِ على لَفْظِه، وإن خالَفَ اللغةَ الفصيحة»[2]؛ ونَقَلَ ابنُ الأثيرِ عنِ ابنِ الأنبارِيِّ قولَه: «وكذلك أشياءُ كثيرةٌ لم تُسْمَعْ إلا في الحديث»[3].

---

(١) "منح الجليل، شرح مختصر خليل"؛ لمحمد عليش، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م (١٣٧/٣).

(٢) "الكفاية في علم الرواية"؛ للخطيب البغدادي، تحقيق: السورقي، المكتبة العلمية (ص١٨٢).

(٣) "النهاية" لابن الأثير تحقيق الزاوي والطناحي، المكتبة العلمية (٢٥٨/٥) **وينظر أيضًا:** (٣٤٠/٢)، و"المنهاج، شرح صحيح مسلم بن الحجاج" للنووي، دار إحياء التراث (١٥٧/١٠). ويلاحَظُ كثيرًا أن صاحِبَ الفنِّ يَنْقُلُ ما يحتاجُ إليه من علومٍ أُخرى بواسطةِ كتب فَنِّه المتقدمة؛ حتى إن الأديبَ أبا حيان التوحيديَّ كان ينقُل الحديثَ الشريفَ من "البيان والتبين" للجاحظِ مع أنَّ له صلةً بالحديث والمحدِّثِين، وللنُّحاةِ عالَم علمي خاصٌّ بهم في الأسانيد والتراجم. وهذا يلاحَظ كذلك في شراح الألفية والمُحشِّين عليها؛ فكأنهم يصنعون لأنفسهم عالَمًا علميًّا متكاملًا خاصًّا بهم؛ ومنه تخصيص الفقهاء والمحدثين كتبًا لغريب كلامهم، وإن كان هذا له وجهٌ حسن لأنهم أعلَمُ بمقاصدهم مِن الكلام؛ حتى قال أبو موسى المَدِينيُّ في "المجموع المغيث" (١٠/١): «وعلى هذا: تصنيفُ هذا الكتابِ بأهل الحديث أليَقُ منه بأهل اللغة؛ لأن الحديثَ بالحديثِ يُفتَح، كما أن

ويقول الدكتور محمود الطناحي رحمه الله: «وأُنَبِّهُ هنا أيضًا إلى أن أهلَ الحديثِ يختلفون أحيانًا في ضَبْطِ بعضِ الكلماتِ عن أهلِ اللُّغَة، وقد رأَيْتُ من ذلك شواهِدَ عِدَّةً، أكتفي منها باختلافهم في دال «دومَة الجَنْدل»؛ فأهلُ اللُّغَةِ يَضُمُّونَ الدالَ من «دُومة»، وأصحابُ الحديث يَفْتَحُونها[٤].

وأيضًا: اختلافُهُم في ضبطِ الأسماء المختومة بـ«ويه»، نحو: سيبويه، ونفطويه، وراهويه:

فاللغويون يَضْبِطُون كلَّ ما ورَدَ مِن ذلك بفتحِ الحرف الذي قَبْلَ الواو، والمُحَدِّثُون يَضُمُّونه.

قال السيوطيُّ في ترجمة "نفطويه" – وذكَرَ هذا الخلافَ – [٥]: «هذا اصطلاحٌ لأهل الحديثِ، في كلِّ اسمٍ بهذه الصيغة، وإنَّما عَدَلُوا إلى ذلك؛ لحديثٍ ورَد: أن «ويه» اسمُ شيطان، فعَدَلُوا عنه كراهةً له».

وقد وقفتُ على نصٍّ لأبي عُبَيْد القاسم بن سَلَّام، يصرِّحُ بهذه التفرِقةِ بينَ لُغَةِ أهلِ الحديثِ وأهلِ اللُّغَة.

وهذا النصُّ أوردَهُ الحافِظُ أبو موسى المَدِينِيُّ الأَصْبهانيُّ، في مقدمة كتابه "المغيث، في غريب القرآن والحديث"، يقول أبو موسى: «ورُوي لنا عن أبي عُبَيْد، بإسنادٍ لم يَحْضُرني في الحال، قال: لأهلِ الحديثِ لُغَة، ولأهلِ العربيَّةِ لُغَةٌ، ولُغَةُ أهلِ العربيَّةِ أَقْيَسُ، ولا بُدَّ مِن اتِّباعِ لُغَةِ أهلِ الحديث»[٦]. ومن هنا تأتي أهميةُ كتبِ غريب الحديثِ في الدرس اللغوي، إلى ما تَضُمُّه هذه الكتبُ من لغاتِ القبائل ولهجاتها». اهـ من الدكتور الطناحي[٧].

الحديدَ بالحديد يُفلَح». انظر: "البصائر والذخائر" للتوحيدي، دار صادر (٢٤٧/٩) ويراجع (٢٩٨/٩، ٣٠٢) منه، و"الاستشهاد بالحديث" للطريقي، دار كنوز إشبيليا (ص٦٢).

(٤) "منال الطالب، في شرح طوال الغرائب" تحقيق الطناحي، مطبعة الخانجي (٦٥/١).

(٥) "بغية الوعاة" (٤٢٨/١ ط العصرية)، **وينظر**: "معجم الأدباء" تحقيق إحسان عباس، دار الغرب (١١٤/١).

(٦) "المجموع المغيث" للمديني، تحقيق العزباوي، جامعة أم القرى (١٠/١).

(٧) "في اللغة والأدب، دراسات وبحوث" د. الطناحي، دار الغرب، ٢٠٠٢م (٣٩٦/١– ٣٩٧).

والمقصود باللغة في حديثهم: ضبطُ البنية على المستوى الصرفي، وضبط الإعراب على المستوى النحوي، فضلًا عن الدلالات اللغوية لبعض الألفاظ المباينة للمنصوص عليه في كتب اللغة على المستوى المعجمي.

ولم يَضَعْ أبو عُبيد أمثلةً للخلاف، ولم يبيِّنْ أبو عُبَيدٍ أو الدكتور الطناحيُّ أسبابًا لذلك الخلاف، وهناك – غيرَ ما ضَرَبَه رحمه الله – أمثلةٌ أكثَرُ ارتباطًا بالصرفِ والنحو؛ فمن ذلك: تحديدُ الصفةِ المشبَّهَةِ المسموعة مِن الفعلِ «قضئ»، فقد جاء في كتب الحديث على وزن فَعِيل، وفي كتب اللغة نَصُّوا على أنه على وزن فَعِلٍ، وسيأتي تفصيلها في المسألة (١٢٥) من هذا البحث.

وما ذُكِرَ في لُغَةِ أهلِ الحديث حدَثَ قريبٌ منه في لغةِ أهلِ الفقه؛ وهذه أمثلة تبيِّن وقوفَ اللغويين مع لغةِ الفقهاء تصحيحًا وتضعيفًا:

١– قال المطرزيُّ: «النِّتاج: اسمٌ يَجمع وَضْعَ الغَنَمِ والبهائمِ كلِّها، عن الليثِ: ثم سمّي به المنتوج، ومنه ما في "المختصر": "لا يَجُوزُ بيعُ الحملِ ولا النِّتَاج" يعني: نتاجَ الحملِ، وهو حَبَلُ الحَبَلَةِ في الحديثِ المشهور. ومَن قال: المراد بالحَمْل: ما في بطونِ النساءِ، وبالنتاج: ما في بطون البهائم –: فبعيد. ومن روى: "عن بيع الحمل قبل النتاج" فضعيف.

وقد نتَجَ الناقةَ يَنْتِجها نَتجًا: إذا وَلِي نِتَاجَها حتى وَضَعَتْ، فهو ناتِج، وهو للبهائم كالقابلة للنساء، والأصل: نتَجها وَلَدًا، مُعَدًّى إلى مفعولَيْنِ، وعليه بيتُ الحماسة:

هُمُ نَتَجُوكَ تحتَ الليل سَقْبًا خبيثَ الرِّيحِ مِن خَمْرٍ وماءِ[٨]

فإذا بُني للمفعول الأولِ قيل: نُتِجَتْ ولدًا: إذا وَضَعَتْه؛ وعليه حديثُ الحارِثِ: "كُنّا إذا نُتِجت فرسُ أحدِنا فَلُوًّا – أي: مُهْرًا – ذبَحْناه، وقلنا: الأمر قريب، فبلغ ذلك عمرَ رضي الله عنه فقال: لا تفعَلُوا؛ فإن في الأمر تراخِيًا" يعني: أَمْرَ الساعة، والتراخي: البُعد. ثم إذا بُني للمفعول الثاني قيل: نُتِجَ الولدُ، وعليه قولُ أبي الطَّيِّبِ المتنبي:

فكأنما نُتِجَت قِيامًا تحتهم وكأنهمْ وُلِدوا على صَهَواتِها[٩]

---

(٨) البيت من الوافر؛ لأبي صَعترة البَوْلاني، في "ديوان الحماسة" بشرح التبريزي، دار القلم (٢٠٩/٢).

(٩) البيت من الكامل؛ للمتنبي كما في "التبيان، في شرح الديوان" لأبي البقاء العكبري، دار المعرفة، بيروت (١١٥/٤).

ومنه قول الفقهاء: "ولو أقام البيّنةَ في دابَّةٍ أنها نُتِجَت عنده ..." أي: وُلِدت ووُضِعت، وهذا التقريرُ لا يَعرِفه إلا هذا الكتاب»[١٠].

٢- وقال ابنُ هشام: «وتلزَمُ «حيث» الإضافةَ إلى جملةٍ؛ اسميةً كانت أو فعليةً، وإضافَتُها إلى الفِعْلِيَّةِ أكثَرُ؛ ومِن ثَمَّ رجَح النصبُ في نحوِ: جلستُ حيثُ زيدًا أَرَاه، وندرتْ إضافَتُها إلى المفرد كقولِه:

بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

أنشدَهُ ابنُ مالِكٍ، والكسائِيُّ يقيسه، **ويمكن أن يخرَّج عليه قولُ الفقهاء:** مِن حيثُ أنَّ كذا»[١١].

٣- قال اليَفْرُني[١٢]: «الغسل بالفتح: المصدر، والغُسل بالضم اسم الماء، وقد أُولِعَ الفقهاءُ بإيقاع الغُسل المضموم على فعلِ الغاسل، ولا وجهَ له»[١٣].

٤- وذكَرَ الصَّبَّانُ تعقيبًا على قول الأشموني: «فإن كان المبتدأُ غيرَ نَصٍّ في اليمينِ جاز إثباتُ الخبر وحذفُه، نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله علي لأفعلن»: «والأقربُ عندي: أنَّ المرادَ بالنص: الظاهرُ؛ لغلبة استعمالِ «لَعَمْرُك» في اليمينِ؛ بخلافِ: «عهد الله»، **وبحملِ إثباتِ** أهل العربيةِ صراحةَ العَمْرِ في القَسَمِ على ظهورِه فيه، **ونفيِ** الفقهاءِ صراحةَ «عمر الله» و«عهده» على نفيِ كونِه يمينًا معتَدًّا به شرعًا على الإطلاق-: **يُجْمَعُ** بين كلام أهلِ العربية وقولِ الفقهاء: عَمْرُ الله وعَهْدُ الله كلٌّ منهما كنايةٌ لا ينعقِدُ به اليمينُ إلا إذا نوى بالعَمْرِ: البقاءَ أو الحياةَ، وبالعهدِ استحقاقَه لإيجابِ ما أوجبَه علينا، بخلافِ ما إذا أَطْلَقَ أو نوى بهما ما تعبَّدْنا به؛ لأنهما يُطلقان على هذا؛ كما رأيتُه بخطِّ الشنواني نقلًا عن سم»[١٤].

---

(١٠) "المغرب، في ترتيب المعرب" للمطرزي، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، ١٣٩٩هـ (٢/٢٨٥).

(١١) "مغني اللبيب" لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، دار الفكر، لبنان (ص١٧٦-١٧٧).

(١٢) هو: محمد بن عبد الحق بن سليمان اليَفْرُنِيُّ التِّلِمْساني (ت٦٢٥هـ). "الأعلام" (٦/١٨٦).

(١٣) "الاقتضاب" لليفرني (١/٧١)، و"التعليق" للوقشي (١/٨٨، ٢٢٤)، وينظر: "المسالك" (٣/٥٠٣).

(١٤) "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك" دار الكتب العلمية (١/٣١٨).

ولم يقِف الاختلاف الحاصلُ عند بعضِ أمثلةٍ متناثرة في كتب الفقه والحديث؛ بل قام كلٌّ مِن المحدِّثِين والفقهاءِ بالتأليفِ في غريبِ الحديثِ وغريب الفقه، فأَلَّفَ عددٌ غيرُ قليلٍ من العلماءِ في غريبِ الحديثِ كأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام وابن قُتيبة والخَطَّابِيِّ والهَرَوِيِّ وأبي موسى المدينيِّ وابنِ الجَوْزِيِّ وابن الأَثِير وغيرِهم، وأَلَّفَ أصحابُ كلِّ مذهَبٍ فقهِيٍّ كتابًا لغريبِ ألفاظِ كُتُبِ مذهَبِهم؛ كـ"غريبِ ألفاظِ المدوَّنة" للجُبِّيِّ المالكيِّ، و"طَلِبةِ الطَّلَبة" للنَّسَفِيّ الحَنَفِي، و"المصباح المُنِير" للفَيُّومي الشافعي، و"المُطْلِع على ألفاظ المُقْنِع" للبَعْلِيِّ الحنبلي، و"الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقي" الحنبلي لابن المِبْرد؛ تمثيلًا لا حَصْرًا؛ كما ألَّف ابنُ بري "غلط الضعفاء من الفقهاء".

أسباب الدراسة وأهمية البحث:

– تبرز أهمية البحث من حيثُ إنه أولُ دراسةٍ تُعنى **بجمعِ** ما أُطلقَ عليه: لغةُ المحدثين ولغة الفقهاء، وما جرى اختيارهم له، فيما يخصُّ النحوَ والصرف، مِن مثل الضبطِ والألفاظ والتراكيبِ التي خالفتِ النحويين واللغويين فيها: هاتان الطائفتان العظيمتان من علماء الإسلام – الفقهاءُ والمحدثون – **وتحليلِها ومناقشةِ ما صدر عليها من أحكام للأقدمين، والترجيحِ بين الرأيينِ ما أَمكن**، وإن الركونَ إلى تصحيحِ اللغويين وتخطِئَتِهم لبعضِ الألفاظِ والأوزان والتراكيبِ مما وقع فيه خلافٌ دونَ النظرِ فيما نقله غيرُهم مِن الثقات مِن أمثال المحدِّثين أو الإشارةِ إليه –: فيه قصورٌ لا يخفى ضررُه.

– وتأتي هذه الدراسةُ استجابةً لنداءِ كثيرٍ مِن الباحثِين الذين يرون أننا «ما زِلْنا بحاجةٍ إلى مَن يخصِّص جهدَه في إخراجِ مؤلَّفٍ لنحو الحديث النبوي»[١٥].

– وتبرز أهمية هذا البحث كذلك مِن احتياج القارئين لكُتب السُّنة والعامِلِين في الكتب الحديثية إليه؛ بوصفه جامعًا لقانون عامٍّ للغةِ المحدِّثِين غير مخصَّص بكتابٍ.

– كما أن النظرَ في لغة المحدِّثِين – التي هي لغةٌ للرواة لا لغةُ النبيِّ ﷺ على قولِ ابن الضائع وأبي حيان – فيه إجراء تطبيقيٌّ قد يَحسِمُ جزءًا من الكلام على

---

(١٥) "دور الحديث النبوي في التقعيد النحوي" د. العمروسي، دكتوراه بدار العلوم (ص٢٤٤).

قضية الاحتجاج بالحديث في النحو، بعرْضِه للغة المحدثين وبيان هل كانت لُغَتُهم ضعيفةً إلى درجةِ أن يكون ذلك مسوِّغًا لرفض الاحتجاج بالحديث، أو أن لمخالفاتهم لجادة العربية ومشهورها محاملَ صحيحة.

– ومن أسباب البحث ومما يدعو إليه كذلك: تواطؤ المحدِّثِين على مجموعةٍ من الظواهر النحوية والصرفية، فليس الأمر اختيارًا لعالِمٍ أو محدِّثٍ أو فقيه أو شاعر واحد، بل هو ظهور اختياراتٍ متكرِّرة في طائفةٍ، مع تنوُّع أحكام النحاة على أفراد اختياراتهم.

– كما أن هذا البحث يعقِد رابطًا واجبًا بين ما سبق مِن دراسات حول كلِّ كتاب مفرَدٍ مِن كتبِ الحديث، ويبيِّن أن اللغةَ المدروسة تخرُج مِن مشكاةٍ واحدة وتأخُذُ الأحكامَ نفسها.

واختيار الباحث القرنين الثالث والرابع يرجع إلى أمور؛ منها:

– أن القرن الثالثَ شَهِد اكتمالَ المذاهب الأربعة؛ فوفاة آخرِ أصحاب المذاهب الأربعة وهو الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كانت سنة ٢٤١هـ، وفي القرن الثالث والرابع ظهَرَت أُمَّاتُ الكتب في الحديث وفي الفقه مما عليه المعوَّل والاعتمادُ فيما يليه مِن قرونٍ، وعُدَّت الأعوام (٢٧٠هـ–٤٠٤هـ) مرحلةَ ظهورِ المذهب الشافعي وانتشارِه؛ كما ذكره الدكتور أكرم القواسمي(١٦).

– وأن العلماء قد أوقَفوا عصر الاحتجاج في البوادي عند أواخر القرن الثاني الهجري(١٧)؛ فكان ما قبله مِن كلامٍ للفقهاء حريًّا بدراسة أخرى غيرِ هذه الدراسة التي اخترتُ فيها فقهاءَ ما بعدَ عصر الاحتجاج؛ فلا يجتمِعُ هؤلاء وأولئك في لغةٍ واحدة؛ فالأوائل يُحتج بلُغتهم والأواخرُ يُحتَجُّ للغتهم؛ وهذا بصورة عامة.

وأما تخصيصُ المذهب الشافعي دون غيره من المذاهب، فهو لأنه مذهبٌ له اهتمامٌ خاصٌّ باللغة وهي عنده مكوِّن أساسٌ في فقهه وأصوله؛ ولأن إمامَ المذهبِ

---

(١٦) "المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي" لأكرم القواسمي، دار النفائس، الأردن (ص٣٢٢).

(١٧) "خزانة الأدب" للبغدادي تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (٨/١).

ممن فاض الحديثُ عن علمِه باللغة، فأراد البحثُ أن يرى ظلالَ ذلك الاهتمامِ على مَن بعد الشافعي.

وسببُ جمعِ الدراسة بين المحدِّثِين وفقهاء الشافعية: أن اللغتينِ اجتمعتا في أمورٍ، منها: أن مِن العلماء مَن هو محسوبٌ على الفئتين معًا كالشافعيِّ نفسِه وبعضِ تلامذته، وأنه قد جمَع بعضُ العلماء بين اللغتَين؛ كما جاء في "تاج العروس" (١١٦/٢٦): «هذا هو المَشْهورُ مِن أنَّ عتَق كضَرَب لازمٌ، **فما يوجَد في كَلام الفُقَهاءِ وبعضِ المُحدِّثينَ** مِن قوْلهم عبْد مَعْتوق»، كما أنَّ مِن المسائل ما ذكَرَ العلماء أنها مِن لغةِ الفقهاء ووجَدَها الباحثُ في لغةِ المحدِّثِين أيضًا كما في "مغني اللبيب"، وسيأتي.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسةٍ جَعَلَتْ كتبَ الفقهِ ومصنَّفاتِ الحديثِ والمعاجمَ المتخصصةَ الفقهيةَ والحديثيةَ، أو لغةَ الفقهاء والمحدِّثين – **مجموعةً في عصرٍ واحدٍ، أو بوصفِها اختيارَ طائفةٍ واحدة** – حقلًا لبحثٍ نحويٍّ أو صرفي، ولكن هناك بعض الأبحاث لها بعضُ صِلةٍ بهذا الموضوع؛ فمنها:

– المعجم الفقهي اللغوي: المُغرِب والمِصباح نموذجًا؛ للدكتور عبد الإله نبهان، منشور في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق المجلد (٧٨) الجزء (٤)، وهو بحث معجمي في ٢٤ صفحة ولم يَتعرضْ لنحوٍ أو صرف.

– معاجم المصطلحات الفقهية، المِصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي نموذجًا، دراسة لغوية تحليلية، جامعة الحاج لخضر باتنة بالجزائر، ٢٠٠٩م، وهو بحث معجمي كذلك.

– لغة الإمام الشافعيّ في مؤلَّفاته، نافع سلمان جاسم الزوبعي، كلية التربية/ ابن رُشْد، جامعة بغداد، دكتوراه، ٢٠٠٥م، وهو يعرض لبعض مسائل نحوية عند الشافعي وحده.

– اللغة عند الإمام الشافعي ممثِّلَةً للُغَةِ الأصوليين، دراسة لغوية، د. حسنة عبد الحكيم عبد الله الزهار، مجلة دار العلوم، العدد السادس عشر، ديسمبر ٢٠٠٠م، وهي مقالة لغوية لا نحوية.

ولا يدخُلُ ضِمنَ الدراساتِ السابقة على هذا البحث: ما كُتِب عن لغةِ الحديث نفسِه وهي كثيرةٌ؛ فهذه الدراسةُ تُعنى بلُغةِ المحدِّثِين ولغةِ الفقهاء الشافعية بالأصالةِ ولغةِ الحديث بالتَّبَع، والأمرانِ وإن كان بينهما تشابُهٌ إلا أن هناك اختلافاتٍ جوهرية؛ فالأعمالُ التي تَقصد لغةَ الحديثِ النبويِّ لا يدخُلُ فيها كلامُ الرواة، وتفتقِرُ إلى إثباتِ صِحةِ نِسبة ما تدرُسُه إلى النبي ﷺ، وتحتاجُ إلى أن تَرُدَّ على مَن جوَّز الروايةَ بالمعنى، أما هذه الدراسةُ فيدخُلُ فيها كلامُ الرواة أصالةً وألفاظُ الحديث تبعًا مِن حيثُ إنَّ الرواةَ هم ناقلوها؛ من باب تعصيبِ الجناية برأسِ الأقل! وهي كذلك لا تحتاج إلى الردِّ على مَن جوَّز الروايةَ بالمعنى نظريًّا؛ إذْ هدفُها الردُّ العمليُّ على ذلك؛ بأن تَجعلَ هذا الاحتمالَ هو الأصلَ، وتدرُسَ ما ورَد في الكتاب بناءً على أنه لغةُ غيرِ النبي، ثم تحدد الدراسة هل خرَجوا عن سَنَنِ العربية أو لا.

فلُغة الحديثِ أمرٌ محتملٌ عند بعضِهم أن تكون لغةً للحديث أو لغةً للرواة المحدِّثِين، أما لغةُ المحدِّثِين فيقينًا هي منسوبةٌ لهم مِن باب: سَلَّمْنا.

وجُلُّها تَتناوَلُ المسائلَ في كتابٍ واحدٍ مِن كتبِ الحديث تحدِّدُه، أو تحصُرُ الأحاديثَ الواردة في كتب النحو، ولا تأتي على ظواهرِ لغةِ الحديث كلِّها بل تقتصر على ما تقابله في الكتاب المعيَّن للدراسة، **بعكس هذه الدراسةِ التي تَتناول اختيارَ المحدِّثِين بوصفِه سِمَةً عامَّةً مشترَكة في جميعِ كتب الحديث غيرَ خاصةٍ بمؤلِّف أو مؤلَّف، وغير مقتصرة على ما ثبت أنه كلامُ النبيِّ بلفظِهِ بل تضُمُّ إليه كلامَ الرواة والمحدِّثِين مِن كتبِ عِلل الحديث ومصطلحِه وغريبِه ومسائله ورجاله، وتَتلمَّسُ أسبابَ الخلاف بين المثبَتِ في كتب الحديث وما هو مشهورٌ في كتب النحو**، وهو ما لم يقعْ تحت دراسةٍ سابقةٍ حسبَ اطلاعِ الباحث.

صعوبات البحث:

مِن أهَمِّ ما مَرَّ بالباحث مِن صعوبات: أنه وإن اعتمَدَ في تحديد المصادرِ الفقهية والحديثية على الكُتب الجامعة لما طُبِع مِن مؤلَّفاتٍ فإنَّ هذه الكتبَ ليست حديثةً بحيثُ تستوعِبُ إصداراتِ الأعوامِ التالية لإخراجها[١٨]؛ وهو ما جعَل الباحثَ في

---

(١٨) ككتاب "المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع" للدكتور محمد عيسى الصالحية، طبع معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٩٢م وله مستدرك سنة ١٩٩٦م.

حاجةٍ إلى مراجَعةِ كتبِ الطبقات والتراجِم ليَجمَعَ مَا لعلماءِ المُدة المدروسةِ مِن كُتب ثم يجتهدَ في البحث عنها مطبوعةً إن وُجِدَت.

ومنها أن هذه الكتبَ ليست متاحةً كلُّها؛ فبعضها يصعُب الحصولُ عليه.

ومِن أهَمِّها: أن الكتبَ موضعَ الدراسة ليست كلُّها محقَّقةً تحقيقا علميًّا يراعي عدمَ التغيير فيما وجده في مخطوطات الكتاب؛ بل منها مَن تعمَّد محقِّقوه التغييرَ ونافَحوا عن ذلك بحُجةِ أنَّ غيرَه تنطُّع، وهو ما يَمنعُ من الوصول للظواهر النحوية والصرفية المخالِفة للمشهورِ ويحولُ دون إدراك حجم تكرُّرِها ويُلجئ إلى مراجعة مخطوطاتها أحيانًا.

منهج البحث:

اتبع الباحثُ المنهجَ الوصفيَّ ثم المنهجَ التحليلي، على أن طبيعةَ البحثِ تقتضي مناهجَ فرعيةً أخرى على النحو التالي: فالمنهجُ **الاستقرائيُّ** لجمعِ المادة العلمية، **والوصفيُّ** لبيانها، والتأصيلُ **التوثيقي** لتأصيل نقول العلماء وغيرها، **والتحليليُّ** في العرض للدلالة على المعنى المراد، فضلًا عن المنهجِ النقدي في المعالجة.

خطة البحث:

ينقسم البحث إلى مقدِّمة وتمهيدٍ وثلاثةِ فُصول وخاتمة:

المقدمة: تَتناول:

أهمية الموضوع.

وسبب اختياري له.

والدراسات السابقة.

وصعوبات البحث.

ومنهج البحث.

والخطة التي التَزمتُها.

والتمهيد: ويتناوَلُ موضوعاتٍ ثلاثةً:

الأول: المقصود بلغةِ المحدِّثِين.

الثاني: المقصود بلغةِ الفقهاء.

الثالث: أسباب الخلاف بين لُغَتَي المحدِّثِين والفقهاء، ولغةِ النُّحاة.

والفصل الأول: الاستشهاد بالحديث في النحو العربي عرض وتقييم وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مفاهيمُ مؤثِّرة في الاستشهاد بالحديث.

المبحث الثاني: الجانب النظريُّ لِلُغةِ المحدِّثِين.

والفصل الثاني: المسائلُ النحوية والصرفية التي خالَفَت فيها لغةُ الفقهاءِ والمحدِّثِين جادَّةَ العربيةِ، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: المسائل النحوية.

المبحث الثاني: المسائل الصرفية.

والفصل الثالث: أنماط الخلاف بين لغة أهل الحديث وأهل الفقه وبين أهل اللغة، وأسبابه.

وينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: أنماط الخلاف بين اللغتَيْن.

المبحث الثاني: أسباب الخلاف ومَنشؤه ودوافعه.

والخاتمة: أُجْمِلُ فيها ما فَصَّلْتُه في أثناء الرسالةِ، وأُضَمِّنُها أبرَزَ ما أسفَرَتْ عنه الدراسةُ مِن نتائجَ وتوصِيَات.

تمهيد

اللغة في هذا البحث: هو الاختيارُ اللغوي، وتحديدًا: الاختيار النحوي والصرفي، واختار الباحثُ مصطلحَ «لغة» اتِّباعًا لنصوصِ العلماء التي سمَّت هذا الاختيارَ لغة؛ مثل ما سبَق نقلُه عن أبي موسى المَديني: «ورُوي لنا عن أبي عُبَيْد، بإسنادٍ لم يَحْضُرني في الحال، قال: لأهلِ الحديثِ لُغَة، ولأهلِ العربيَّةِ لُغَةٌ، ولُغَةُ أهلِ العربيَّةِ أَقْيَسُ، ولا بُدَّ مِن اتِّباعِ لُغَةِ أهلِ الحديث»(١٩).

١- المقصود بلغة المحدثين:

فلُغَةُ المحدِّثِين: ما اختارُوه في كلامِهم وكتبِهم من وجوهٍ نحوية أو صَرْفية، وما نُسِب إليهم في كتبِ شروح الحديث وغريبه؛ مما خالف مشهورَ اللغة.

والمحدِّثُون المَعْنِيون بالدراسة: هم الذين وقَعَت وَفَيَاتُهم بين عاميْ ٢٠٠ و٣٩٩ للهجرة، وهم كثير، وكتبُهم متنوِّعةٌ بين صحاحٍ ومسانيدَ ومستخرَجاتٍ ومسلسلاتٍ ومصنَّفات وجوامعَ ومستدرَكاتٍ وأجزاء ومسائلَ وعللٍ ورجالٍ ومعاجمَ شيوخٍ ومختلِفِ حديثٍ ومشكِلِ حديثٍ وغيرِ ذلك.

٢- المقصود بلغة الفقهاء:

ولُغَةُ فقهاءِ الشافعية: ما اختاروه في كلامِهم وكتبِهم من وجوهٍ نحوية أو صرفية، وما نُسب إليهم في كتبِ غريبِ الفقه وغيرها؛ مما خالَف مشهورَ اللغة.

والفقهاء المَعْنِيون بالدراسة: هم كذلك الذين وقَعَت وفَياتهم في المدة المذكورة، وقد حصَرهم الإسنوي، وعددُ مَن ذكَرهم ممَّن وقَعَت وفاتُه في تلك المدة: ٨٤ فقيهًا، ابتداءً بالشافعيِّ والحُمَيديِّ والبُوَيْطي، وانتهاءً ببنتِ الشبوي(٢٠)، غيرَ أنه ما حُفِظ وطُبع لهؤلاء الفقهاءِ ليس مثلَ ما طُبِع لمحدِّثِي تلك المدة ولا قريبًا منه، ومنهم ما يصنَّفُ تبعَ المحدثين والفقهاء معًا كإبراهيم الحربيِّ والأزهري اللغوي والدارقطني والخَطابي. ويلاحَظُ أنَّ أهَمَّ فقهاء الشافعيةِ في العصر محلِّ الدراسة هو الشافعيُّ

---

(١٩) "المجموع المغيث" للمديني (١/١٠).

(٢٠) "المهمات في شرح الروضة والرافعي"؛ لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي، اعتنى به: أبو الفضل الدمياطي، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، المغرب، ط١، ١٤٣٠-٢٠٠٩م (١/١٣٥-١٣٦).

وهو مِن أهل الحديث وأحدُ أصحابِ المسانيد، كما أنه من أهل الفقه ورأسُ المذهب الشافعي؛ فكثيرٌ مما يقال عن لغةِ المحدثين يَنسحِبُ على لغةِ فقهاءِ الشافعية في العصر المدروس. غيرَ أنَّ هناك فرقًا بين المحدِّثِين المشتهِرِين بالحديث والفقه على السواء كالشافعي أو الفقهاء المشتهرِين بالاشتغال بالحديث، وبين الفقهاءِ الذين يَغلِب عليهم الرأيُ والفقهُ فيما يروونه وما ينفَرِدون منه، فما يُقبَلُ مِن المحدِّثِين من حيثُ لُغَتُهم وروايتُهم لا يُقبَلُ مِن الفقهاء؛ قال ابنُ رجبٍ الحنبليُّ: «قاعدة: الفقهاءُ المعتَنُون بالرأي حتى يَغلِبَ عليهم الاشتغالُ به: لا يكادون يَحفظون الحديثَ كما ينبغي، ولا يقيمونَ أسانيدَهُ ولا مُتونَه، ويُخطِئون في حفظِ الأسانيد كثيرًا، ويَرْوُون المتونَ بالمعنى ويخالِفونَ الحُفَّاظ في ألفاظِه، وربما يأتُون بألفاظٍ تُشبِهُ ألفاظَ الفقهاءِ المتداوَلةَ بينهم»(٢١).

٣- أسباب الخلاف بين لغتي المحدثين والفقهاء، ولغة النحاة:

يَرجِعُ سببُ وقوعِ الخلافِ بين اللغتينِ المذكورتَينِ إلى اعتدادِ كلٍّ مِن الفريقينِ بمسموعِه مِن لغةِ العربِ واقتصارِه أحيانًا عليه، وثَمَّةَ أسبابٌ لفظيةٌ دعت لذلك الخلاف وأخرى معنوية، فمن الأسباب اللفظية: كثرة الاستعمال، والاختصار، والتخفيف، والاستغناء بلفظ آخر، والمشابهة اللفظية، ومن الأسباب المعنوية: تحقق الإفادة، وأمن اللبس، والنص على المعنى وإبرازه، والاتساع في التعبير عن المعاني، وقد فصَّل البحثُ في هذا في المبحث الثاني من الفصل الثالث.

---

(٢١) "شرح علل الترمذي" لابن رجب، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ط١، ١٣٩٨-١٩٧٨م (ص٧١١).